الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة العدل

مجلس قضاء ميلـــــة
محكمة شلغوم العيد
نيابة الجمهوريـة
رقم: 2132/ ن ع/22

مجلس قضاء ميلة
النيابة العامة
رئاسة المصالح الإدارية
تاريخ الوصول 18 أكتوبر 2022
الرقم
تاريخ التسليم

بيـــــان صحفـــــي

- نحن وكيل الجمهورية لدى محكمة شلغوم العيد
- عملا بأحكام المادة 11 من قانن الإجراءات الجزائية .

- نطلع الرأي العام :

أنه بتاريخ الخامس عشر من شهر أكتوبر سنة ألفين و إثنين وعشرون على الساعة الثالثة و النصف ، وفي إطار مكافحة المضاربة بشتى أنواعها في المواد ذات الإستهلاك الواسع و بناءاً على معلومات واردة إلى أفراد فرقة الأبحاث للدرك الوطني بشلغوم العيد مفادها وجود محل تجاري خاص ببيع المواد الغذائية العامة بشارع سدراتي عمار بلدية شلغوم العيد ولاية ميلة لمالكه " و - ب " و شقيقه المسمى "و - أ " يقومان بتخزين مواد غذائية واسعة الإستهلاك مدعّمة من طرف الدولة ، المتمثّلة في مادة زيت المائدة من مختلف الأنواع و الأحجام كما يقومان بعرض للبيع المواد المذكورة سابقا بأسعار مرتفعة عن السعر القانوني المقنن والمحدد لها من طرف الدولة .

- مصالح الضبطية القضائية التابعة لفرقة الأبحاث للدرك الوطني بشلغوم العيد، قامت بفتح تحقيق في الوقائع بناء على تعليمات نيابة الجمهورية لدى محكمة شلغوم العيد ، و قد مكنت نتائج التحري الى توسيع نطاق التحقيق الى التوصل للممول الرئيسي المسمى "م - ع" تاجر بالجملة للمواد الغذائية ، بحي الإخوة بورني ببلدية شلغوم العيد و الذي يقوم بتزويدهم بالمواد المذكورة .
- حيث تم بتاريخ 2022/10/17 تقديم المشتبه فيهم أمام نيابة الجمهورية لدى محكمة شلغوم العيد وبعد استجواب المتهمين (و ب) - (و أ) - (م ع) تم توجيه لهم تهمة جنحة المضاربة غير المشروعة في مادة الزيت طبقا لنص المواد 01 - 02 - 13 - من قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة ، و احالتهم أمام السيد قاضي الجنح بموجب اجراءات المثول الفوري حيث أصدرت المحكمة بتاريخ 2022/10/17 حكما يقضي بمعاقبة المتهمين بـ 10 سنوات حبس نافذ و 2000000 د ج غرامة لكل واحد من المتهمين مع الأمر بوضعهم رهن الحبس المؤقت .

وكيل الجمهورية